TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

Ideology and its impact on the socio-political upbringing in Iraq

M.D. Ahmed Mohammed Ali Jaber Al-Awady*
Head of the Public Policy Department
Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 30 October. 2020
- Accepted 16 November. 2020
- Available online 15 December. 2020

Keywords:
- Ideology
- Upbringing
- Sociopolitical socialization
- Iraq

Abstract: Since its establishment, Iraq has witnessed the wrongful exploitation of ideology, which made it enter into political, social and cultural crises, that affected its stability and societal unity. The ill-conceived and ideological policies pursued by the political regimes that ruled Iraq, and the use of force and violence to gain power, in addition to trying to impose unilateral ideology adopted by these regimes while suppressing other ideologies, made society suffer from repression of its freedoms and rights. However, negative ideological employment after 2003 within sectarian, national, religious, or partisan frameworks negatively affected the building of national values that reinforce national unity and inclusive national identity that contribute to enhancing national cohesion and community integration. all of this made socialization institutions produce distorted outcomes that affected the structure, unity, and stability of society.

* **Corresponding Author:** Ahmed Mohammed Ali**, E-Mail:** hrst81@yahoo.com **,Tel:** 07722638874 **,**
Affiliation: Center for Strategic and International Studies / University of Baghdad

الأيديولوجيا واثرها على التنشئة الاجتماعية السياسية في العراق

م.د. احمد محمد علي جابر العوادي
رئيس قسم السياسات العامة
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 30/ ايلول /2020
- القبول : 16/ تشرين الاول /2020
- النشر المباشر : 15/كانون الاول/2020

الكلمات المفتاحية :
- الأيديولوجيا
- التنشئة
- التنشئة الاجتماعية السياسية
- العراق

الخلاصة : شهد العراق منذ تأسيسه توظيفاً خاطئ للأيديولوجيا مما جعله يدخل في ازمات سياسية واجتماعية وثقافية اثرت على استقراره ووحدته المجتمعية، فالسياسات غير المدروسة والمؤدلجه التي اتبعتها الانظمة السياسية التي حكمت العراق واستعمال القوة والعنف للوصول الى السلطة مع محاولة فرض أيديولوجية احادية تتبناها مع قمع الأيديولوجيات الاخرى جعل المجتمع يعاني من كبت لحرياته وحقوقه، إلا إن التوظيف الأيديولوجي السلبي بعد 2003 ضمن أطر طائفية وقومية أو دينية أو حزبية أثر بشكل سلبي تعاني على بناء القيم الوطنية التي تعزز الوحدة الوطنية والهوية الوطنية الجامعة والتي تسهم في تعزز التماسك الوطني والاندماج المجتمعي. وهذا جعل مؤسسات التنشئة الاجتماعية تنتج مخرجات مشوهه أثرت بنية المجتمع ووحدته واستقرار.

المقدمة:

عانى المجتمع في العراق من أزمات اجتماعية وسياسية وثقافية كبيرة أدى التوظيف الأيديولوجي تأثيرا سلبياً في التنشئة الاجتماعية والسياسية والثقافية، كما ان تنامي حالة الاستقطاب الطائفي والقومي الى جانب تنامي ظاهرتي العنف والإرهاب عُد من الأزمات الكبيرة التي تهدد وحدة وتماسك المجتمع العراقي، ولهذه الازمات جذور تمتد الى التراكمات والسياسات الخاطئة وغير مدروسة للأنظمة المتعاقبة التي حكمت العراق والتي لم تعطي أية اهتمام لعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية والإفادة من توظيف الايديولوجيا لغرض تعزيز الوحدة الوطنية والسلم الأهلي، فسياسات الفرض القسري للقيم والأيديولوجيات التي تتبناها تلك الانظمة جعل مخرجات التنشئة حالة مشوهه أدت الى استمرار تنامي تلك المشكلات وتفاقمها بعد العام 2003، مما أنتج أزمات بنيوية خطيرة تهدد عدم استقرار المجتمع العراقي وتحوله الى مجتمع غير متجانس يسوده الصراع بدل التعايش وعدم الاستقرار بدل الاستقرار والانسجام.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث بدراسة دور الأيديولوجيا وتأثيرها على التنشئة في المجتمع العراقي، مما سبب آثار بنيوية خطيرة هددت وحدة المجتمع واستقراره بسبب التوظيف الخاطئ للأيديولوجيات الفرعية

الطائفية والقومية والحزبية والمناطقية، مما ادى الى نتائج خطيرة أثرت على الاستقرار و التماسك المجتمعي والوحدة المجتمعية في العراق، الى جانب عدم اهتمام الحكومات المتلاحقة بتطبيق استراتيجية شاملة للتنشئة في البلد.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث دراسة توظيف الأيديولوجيا وآثارها الاجتماعية والسياسية على وأثرها الحالية والمستقبلية على التنشئة الاجتماعية والسياسية على الوحدة والاستقرار المجتمعي في العراق .

مشكلة البحث:

تقوم اشكالية البحث ان التوظيف الخاطئ للأيديولوجيا اثر على عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق وادى الى تهديد البنية المجتمعية وسبب صراع مجتمعي يهدد الوحدة الوطنية والسلم المجتمعي الى جانب اثارها الكبيرة على بناء الدولة ومؤسساتها لاسيما مؤسسات التنشئة مما ادى الى ضعف هذه المؤسسات في اداء دورها.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الأيديولوجيا لها دور مهم في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية ويعزز الاستقرار المجتمعي والوحدة الوطنية في العراق إلا إن التوظيف السلبي ضمن أطر طائفية وقومية أو دينية أو حزبية أثر بشكل سلبي تعاني على بناء القيم الوطنية التي تعزز الوحدة الوطنية والهوية الوطنية الجامعة والتي تسهم في تعزز التماسك الوطني والاندماج المجتمعي.

منهجية البحث: اعتمدت البحث على المنهج الوظيفي في تحليل عملية التنشئة فضلاً عن منهج التحليل النظمي فضلاً عن المنهج الوصفي .

هيكلية البحث: لذلك سنتناول في هذا البحث ثلاث محاور:

نتناول في بحثنا هذا ثلاث مباحث يتناول المبحث الاول مفهوم الايدلوجيا والتنشئة، أما المبحث الثاني فبحث في مقومات نجاح التنشئة وأثرها في العراق، أما المبحث الثالث فبحث في الأيديولوجيا وأثرها على التنشئة الاجتماعية والسياسية في العراق.

المبحث الاول: مفهوم الايدلوجيا والتنشئة.

أولا: مفهوم الايدلوجيا

يعد مفهوم الأيديولوجيا من المفاهيم التي ازدادت انتشارا في الفكر المعاصر ومن أكثر المفاهيم تداولاً وأثارة للجدل، إذ بدأ استعمال مفهوم الأيديولوجيا أول مرة في القرن الثامن عشر من قبل الفيلسوف الفرنسي (ديتشوت دي تراس) إذ وصف التعليم حول الأفكار ونشوئها وحول قوانين الفكر الإنساني بالأيديولوجيا، وظهرت عدة تعريفات لهذا المفهوم فعرفت بانها منظومة أفكار ومفاهيم سياسية وقانونية واجتماعية واقتصادية ونفسية وأخلاقية وفلسفية وتعبر عن مصالح طبقة أو مجتمع، وعرفت على انها مجموعة نظامية من المفاهيم في موضوع الحياة أو الثقافة البشرية، وبهذا فأن كل فرد ولكل مجتمع أيديولوجية خاصة به تعبر عن رؤيته وأفكاره وتصوره للحياة فهي طريق يحدد علاقة الفرد بغيرة من الأفراد من خلال نمط تفكيره وسلوكه كذلك علاقة المجتمع بغيرة من المجتمعات وتعرف بسمات الشخصية القومية.[1]

وعرفت الأيديولوجيا بأنها مجموعة من القيم وأفكار سياسية وأخلاقية تعكس مصالح معينة، تحاول من خلالها البقاء على الوضع السياسي والاجتماعي، فهي ركيزة للنظام السياسي والمجتمع القائم وتنبثق عن انعكاس عن الحياة المادية والروحية للمجتمع، لأن المجتمع يقوم على الهيمنة الايديولوجية.[2]

وإن سبب وجودها هو التكامل الكلي بينها وبين النظام الاجتماعي الذي يفرزها ويرى (ريمون بودون و فرانسو بوريكو) أنها تمثل اجابات مقترحة عن الطلبات الاجتماعية التقليدية وهذا يجعلها تمثل من الناحية

الموضوعية تعبر عن النظام الاجتماعي الذي تولد فيه وترتبط به وهذا يعطيها رؤية مثالية تبرر حالة المجتمع التي تهيمن على الواقع الفعلي لما يعيشه المجتمع.[3]

لذلك فهي نتاج نسق فكري يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد ويطبق عليها بصفة دائمة، وتشكل لكل أيديولوجية لمجتمع بيئة جغرافية واجتماعية ومعتقداتها السياسية ونواحي نشاطها، لذلك تعد اتجاه فكري يتبناه الفرد والمجتمع.[4] وتتنوع طبيعة الايديولوجية منها دينية كالأيديولوجية الإسلامية او المسيحية أو طبقية كالأيديولوجية البرجوازية والعمالية.

ويرى كارل مانهايم أن هناك نوعين من الاستعمالات لمصطلح الأيديولوجيا وهما:[5]

أولا الجزئي: عندما تقوم مشكلة الأيديولوجيا عندما يكون هناك شك صدق أو صحة الأفكار وتصورات الشخص المقابل بعدم الصدق يندرج في مستوى اللاشعوري على واقع الأمر الى معرفة حقيقة الأمر في الموضوع، لكونها لا تناسب مع مصلحة الشخص المقابل وتتقاطع معه لذلك يقوم بدافع من نفسه بتشويه هذه الحقيقة وهذه التشويهات للواقع تتنوع من الكذب المقصود الى التزييف وعرض أفكار محرفة.

ثانياً: الكلي: إذ تعد بانها فكر جماعة تاريخية كالطبقة والملة الدينية وتشمل السمات المشتركة والتركيبة الذهنية الكلية لفكر عصر تاريخي او جماعة تمثل شريحة عريضة من الافراد.

أما علماء الاجتماع أمثال (ماكس فيبر و وكارل منهايم وريمون آرون) يعدون الأيديولوجيا هي رديف للمجتمعات المتجهة الى التصنيع والتي تتسم بحالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والذي يمنعها من أيجاد حلول للمشكلات التي تعانيها هذه المجتمعات وهذا يؤكد على وجود الصراعات داخل المجتمعات وعدم الاستقرار والتوترات التي تشهدها، كما ان أنصار هذا الرأي يعتقد إن ما تشهده المجتمعات الصناعية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين هي صورة تمثل هذه المجتمعات إذ تلعب الأيديولوجيا دوراً مهما فيها بعدها تمثل التبرير النظري لمصالح الفئات المتصارعة والتي ليس لها وجود في المجتمعات

الصناعية المتطورة نتيجة الرخاء والاستقرار الاقتصادي والقدرة على معالجة المشكلات الاجتماعية الأساسية مما ولد انسجام بين الطبقات بدل من حالة الصراع التي كانت سائدة والذي ولد اختفاء مبررات الصراع الاجتماعي وفقدت الأيديولوجيا سبب وجوده، لكن هذا الاتجاه قوبل بالرفض من قبل عدد من المفكرين أمثال (موريس دفرجيه) الذي بين ان الظواهر الاجتماعية لها اهمية خاصة ليس عن طريق الواقع المادي فقط بل من خلال الأفكار التي تصاغ حولها، ولا يهم أن كانت مرتبطة بالواقع أم غير حقيقية لأن الأساس في ذلك هو أيمان الناس والانتماء اليه، أما (لويس التوسر) فبين إن المجتمعات الانسانية تتكون من تشكيلات معقدة تضع ثلاث معطيات وهي الاقتصاد والسياسية والأيديولوجيا، لذلك فكل مجتمع يتضمن اقتصاد أساسي وتنظيم سياسي وأيديولوجيا.[6]

ويرى الفيلسوف البولندي (دم شاف) أن " الأيديولوجيا هي نسق من الافكار يقوم في ارتكازه على نسق مقبول من القيم بتحديد اتجاهات الناس وسلوكهم إزاء الأغراض المبغاة لتطور المجتمع أو الجماعات الاجتماعية أو الأفراد" وعد إن الماركسية التي طبقها الاتحاد السوفيتي العام 1917 كذلك الرأسمالية التي ظهرت في أوربا الغربية وتنتقل الى الولايات المتحدة هما إيديولوجيتين متصارعتين تحاول لك منهما تحديد الأهداف المبتغاة لتطوير مجتمعه، إلا إن الصراع الأيديولوجي الطويل والعنيف بين الطرفين أنتج مخرجات سلبية على استقرار المجتمعات فالرأسمالية و ادى تركيزها على الفردية الى توحش الفرد وظهور طبقات من أصاحب الاموال والنفوذ هيمنت على ثروات المجتمع، وسخروا الطبقات الدنيا والمتوسطة لتحقيق أهدافهم، أما الاشتراكية ففشلت بشكل كبير في تطبيق الفلسفة الجماعية كونها تتعارض مع الطبعة الإنسانية والمصلحة الخاصة وبناء انظمة تسلطية مؤدلجة لا تعطي الحرية للأفراد في اختيار أيديولوجياتهم وعقائدهم مما ادى الى نتائج سلبية.[7]

اما (محمد عابد الجابري) فيرى ان التطور البشري هو الذي قاد الفلسفة الى أن تتحول الى الأيديولوجيا إذ يرى "إن الفلسفة لا يجوز أن لها أن تبقى دائما متعالية عن الزمان والمكان بعيدة عن قضايا الانسان الاجتماعي الفاعل والمفعول بهبل لابد لها من الالتزام بها وتصبح حالة ضرورة أولية سابقة على أي ضرورة

اخرى عندما تكون الحقيقة الإنسانية أعني حرية الانسان وكرامته مهدده من هذا الطرف أو ذاك من الأطراف المتصارعة، والفرق بين الفلسفة والايديولوجيا هو أن الأيديولوجيا تتماها في قضيتها وتذوب في زمنيتها".[8]

ثانياً: مفهوم التنشئة

عند البحث عن تعريف التنشئة فنجد انها عملية تلقين الفرد قيم ومفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه ويأخذ دوره الطبيعي في حركته ونشاطه إذ يصبح قادرا أن يشغل مجموعة من الأدوار والتي تؤدي إلى تعزيز سلوكه اليومي، فالتنشئة عملية تطور مستمر للقيم والسلوكيات المجتمعية والمتجذرة وتؤدي بشكل فاعل في تنمية وتطوير المجتمع بما يحقق بناء اجتماعي سليم قائم على قيم عليا يستند إليها الفرد في بنائه والتي تساعده على اكتساب التجارب والخبرة اللازمة في بنائه الاجتماعي وبناء المجتمع المحيط به[9].

أذ يكون هناك تفاعل بين الفرد والمجتمع يستطيع من خلالها الفرد التكيف مع مجتمعه وقيمة وعاداته اي مع البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها بما يسهم في تكامل شخصية الفرد مع بيئته وهي جزء من تلك الصفات التي يكتسبها الفرد منذ الولادة بدأً من العائلة الى المجتمع والتي تتوارث من جيل الى جيل.[10]

أما التنشئة الاجتماعية السياسية فيعرفها(صادق الأسود): بانّها العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي، وتؤدي دور رئيس لتقرر مداركه السياسية والاجتماعية فضلاً عن وردود أفعاله إزاء الظاهرة السياسية، وتعطي رؤية واضحة للوسط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمع، وتأثير ذلك في الفرد، وفي مواقفه وقيمه السياسية، إذ تُعدّ التنشئة الاجتماعية السياسية أهم رابط بين النظم الاجتماعية و النظم السياسية لكن تلك الرابطة تختلف من نظام إلى آخر، ومن وجهة نظر سياسية تُعدّ التنشئة الاجتماعية السياسية مهمة للغاية، لكونها عملية قد تؤدي بالأفراد إلى الانخراط بدرجات مختلفة في النظام السياسي القائم وفي المشاركة السياسية والاجتماعية والذي يسهم بدورة في عملية التماسك والاستقرار الاجتماعي.[11]

و ميز (كمال المنوفي) بين اتجاهين في تعريف التنشئة السياسية وهما :[12]

الاتجاه الاول: عملية تلقين: إن التنشئة هي عملية تلقين إذ يلقن الفرد القيم والسلوكيات الثابتة والمستقرة في المجتمع بما يضمن بقائها واستمرارها عبر الزمن وبالتالي تأخذ بعدا اجتماعياً.

الاتجاه الثاني: عملية مكتسبة: فهي اكتساب الفرد هويته الشخصية والتي تسمح له التعبير عن رؤيته وقيمه وأفكاره ومعتقداته، وبهذا الاتجاه تأخذ عملية التنشئة بعداً سياسياً كونها قادرة على تعديل الثقافة السياسية في المجتمع وخلق ثقافة حديدة تعد ضرورية للخروج من المجتمع من التخلف الى التنمية والتطور.

لذلك تؤدي التنشئة دور مباشر في الحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع وتكوين شخصية الفرد وتوجهاته والتي يكون لها دور ايجابي في الحفاظ على الاستقرار المجتمعي من خلال انسجام الفرد مع توجهات المجتمع ومشاركته الفاعلة بعده عضواً مساهماً في البناء الاجتماعي والذي يساهم بدورة في بناء الدولة استقرارها ويجعلها قادرة على مواجهة التحديات نتيجة الثوابت المشتركة التي تجمع المواطنين تحت اطار عام شامل الا وهو الدولة. [13]

فالبلدان السائرة في طريق التنمية أو التطور أو النهوض والتي تمر بمرحلة تحول ديمقراطي، كما هو الحال في العراق بعد العام 2003، يحتاج الى تنشئة شاملة ومتكاملة اجتماعية وسياسية وثقافية، فالمشكلات التي تعانيها المجتمعات والتراكمات السابقة، القت بضلالها على الاستقرار المجتمعي نتيجة وجود أزمات بنيوية كبيرة تعاني منها تلك المجتمعات، لذلك فالمعالجات الضرورية تكون ببناء استراتيجية شاملة تقوم على تنشئة شاملة اجتماعية يستطيع الفرد من خلالها ان يكتسب التعلم الاجتماعي من خلال الفهم الواضح لقيم وقواعد مجتمعه من أجل المساهمة كأعضاء فاعلين في المجتمع من خلال المشاركة السياسية الفاعلة والتي تتأتى من خلال تنشئة سياسية واقعية، لذلك فان عملية التنشئة الاجتماعية السياسية لها أهمية كبيرة كونها عملية

تؤدي الى انخراط الافراد بدرجات متفاوتة بالنظام السياسي القائم وفي المساهمة السياسية ويقضي على التهميش والأقصاء ويعزز صور المشاركة الشعبية في بناء البلد.[14]

ثالثا: العلاقة بين الأيديولوجيا والتنشئة:

إلا إن التوظيف الأيديولوجي الخاطئ للقيم المجتمعية وجعلها تتجه ضمن اتجاه أحادي يخدم أتجاه فكري محدد سوء ديني أو سياسي وزج ذلك في عملية التنشئة مع عدم وجود حرية باختيار أيديلوجية اخرى يجعل المجتمعات لا تحقق الاهداف التي سعي من اجل تطبيقها، وهذا ما عبر عنه (محمد أركون) من خلال نقده لأيديولوجيا الكفاح وعدها سبباً في تراجع روح الأنسنة كونها لا تتوائم مع الاستقلالية الفكرية والروح النقدية لذلك رفض أيديولوجيا الكفاح، لذلك نجده لم يكن متحمساً للثورة الجزائرية ليس هذا فحسب بل عدها حرباً أهلية بين مُستعمر ومستعمر وبرر أن ما شهده الجزائر في التسعينيات من عدم استقرار سياسي هي دالة على ذلك وأسماها الحرب الأهلية الثانية.[15] لذلك فعملية الادلجة الفكرية الأحادية ضمن مجتمع متعدد القيم الفكرية والدينية والمذهبية هي حالة غير ناجحة وادت الى نتائج سلبية وتداعيات على استقرار المجتمعات ولعل العراق هو دالة واضحه على ذلك، الى جانب ذلك لابد من التمييز بين ايديولوجيا النظام السياسي الحاكم من جهة وأيديولوجيا القوى السياسية المختلفة من جهة اخرى، فكلاهما يتعرضان الى تناقضات وتعارضات وتصادمات تحدث بين الحينة والأخرى، لكن ايديولوجيا النظام اوسع واكثر الزام مما تتبناه القوى السياسية إذ تعده هذه القوى هدف تسعى لتحقيقه للوصول اليه لتطبيق أيديولوجيتها.

إذ تحاول الأنظمة السياسية تطبيق أيديولوجيتها على عملية التنشئة لتحقيق أهدافها لكن هذه الرؤية ليست متكاملة كونها لا تعطي مجالاً للمجتمع لتبني أيديولوجيات مخالفة لفلسفة النظام السياسي بل قد تجابه باستخدام وسائل العنف والقسوة، وهذا ما بينه (مورسي دفرجيه) أن التنشئة الاجتماعية السياسية في الأنظمة الشيوعية والفاشية أو المحافظة تستند على أسس أحادية وتحاول توجيه جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية لتحقيق أهدافها الفقرية والعقائدية، أما الأنظمة السياسية الغربية كالولايات المتحدة و أوربا فأنها لا تتبع أتجاهاً مركزياً في عملية التنشئة بل تقوم المدارس ووسائل الأعلام كالصحف بتنشئة المجتمعات أيديلوجية رأسمالية

من دون استعمال الجانب القسري وحسب رائيه ان هذه الميزة أعطت تلك المجتمعات حرية الفكر والمعتقد التي يتيحه النظام الرأسمالي من دون التأثير على حرية الآخرين. .[16]

وعد (باقر ياسين) ان انظمة التسلط العقائدي أو دكتاتورية العقيدة الواحدة ترتكز على الايمان بعقيدة أو نظرية فكرية أو وجهة نظر حياتية أو دين أو طائفة أو قومية ويكون هدفها هو فرض هو نشر ما تؤمن به وفرضها القسري على المجتمع بمختلف وسائل الإرغام القسري كالتهجير والإبادة الجماعية والاضطهاد والاجتثاث والتنكيل من خلال وسائل الدولة المادية والسلطة السياسية.[17]

لذلك ان ما شهدته البلدان العربية لاسيما في خمسينيات وستينيات القرن الماضي من تنامي ايديولوجيات بعثية وناصرية ماركسية ضمن أنظمة بعيدة عن التعددية من خلال الفرض القسري لهذه الأيديولوجيات ادى الى مخرجات مشوهة للمجتمعات الى جانب فشلها في الوصول الى نتائج واضحة وولدت مشكلات عرقية وطائفية بعد فشل نظريات الفكر (القومي –التقدمي –اليساري)، وحل محلها أيديولوجيات طائفية وقومية وشعبوية وأصولية، مما أدى الى عدم استقرار المجتمعات ودخول المنطقة العربية في طائفي يهدد التماسك المجتمعي في أكثر من بلد عربي، الى جانب ان اولويات الصراع اختلفت فبعد أن كانت القضية الفلسطينية هي القضية المصيرية للعرب تراجعت وأصبح الصراع المذهبي (السني والشيعي) والقومي (العربي الكردي أو الأمازيغي العربي) والديني(الاسلامي المسيحي) في المقدمة الى جانب تحدي الارهاب الذي بدأ بالتنامي في هذه المجتمعات كل هذه الأزمات جعل المجتمعات العربية قنابل موقوته تهدد الأستقرار والوحدة الوطنية لهذه الدول.[18]

المبحث الثاني: مقومات نجاح التنشئة وأثرها في العراق.

ان تأسيس تنشئة اجتماعية سياسية على أساس سليم لابد ان يقوم على عدد من المقومات لإنجاح أية تجربة تحول نحو الديمقراطية ومن أهم هذه المقومات:

1. **بناء نظام ديمقراطي:** فالنظام الديمقراطي هو الكفيل بتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي بحيث تخرج تلك القيم من التنظير الى الممارسة العملية وهذا ما دعا اليه العلامة (علي الوردي) بقوله((ان الديمقراطية ليست فكرة مجردة تعلم في المدارس أو تلقى في الخطابات والهتافات بل هي أعتياد وممارسة عملية فإذا بقينا نتظاهر بالديمقراطية قولا ولا نمارسها فعلا فسوف نظل كما كنا يسطو بعضنا على بعض الى ما لانهاية)) فما فائدة التبشير والتنظير بالمفاهيم والقيم الديمقراطية من دون ان تطبق على أرض الواقع إذ تصبح هذه المفاهيم عاجزة ومشوهة، وما فائدة مناهج دراسية تعتمد فيها القيم الديمقراطية وحقوق الانسان لكن لايمكن تطبيقها وتبقى مجرت مفاهيم مجردة، مما يخلق ازدواجية ما بين ما ينظر ومابين ما يطبق والتي تترك أثاراً سلبية على الاجيال الشابة، إذ تتحول هذه المفاهيم من قيم لضمان حقوق وحريات الفرد الى قيوداً تفرض من اجل التلقين في الجامعات والمدارس فقط.[19]
2. **أهمية دور الهوية الوطنية الجامعة:** لا يمكن نجاح تنشئة اجتماعية سياسية مع تنامي الهويات الفرعية وانحسار الهوية الوطنية، فالتنشئة لا يكتب لها النجاح كونها تتأثر بما يعانيه المجتمع من أزمات، ويؤدي بالنتيجة الى مخرجات مشوهه تؤثر سلبياً على البناء والاستقرار المجتمعي، إذ ينعكس طبيعة الصراع بين الهويات على المجتمع وتعيق قيام هوية جامعة لجميع الأفراد كأعضاء مشاركين في المجتمع، فالهويات الفرعية تعد قاصرة عن بناء هوية وطنية جامعه لكل فئات المجتمع مهما اختلفت جذورهم لان هذه الهوية غير قادرة عن الخروج من التقوقع حول قيمها الفكرية التي تتبناها وتقبل قيم فكرية اخرى تختلف لا تتبناها وبالتالي فشل اي مشروع يتعلق ببناء دولة يسودها الشعور بالمواطنة والهوية الوطنية، لكن إن وصلت هذه الهويات الى قناعات راسخة بوجود عدد من المشتركات بين هذه الهويات فضلا ان هذه الهويات بإمكانها ان تعزز وجودها ودورها خلال تعايشها مع الهويات الاخرى وتؤدي بالضرورة الى بدايات بروز هوية وطنية تقوم على العيش المشترك.[20]
3. **تأثير دور الأسرة:** تعد الأسرة أحد الأسس الرئيسة لبناء التنشئة الاجتماعية والسياسية من خلال ما تغذية من قيم اجتماعية وتنقل التراث الاجتماعي والسياسي والثقافي من جيل الى آخر، لكي يكون قادراً التأثر والتأثير في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ويكون قادراً على المشاركة والتكيف في المجتمع ويبتعد

عن الانعزال والتقوقع ويبتعد عن قيم التعصب والتطرف.[21] أما في العراق فبالرغم من أهمية دور الأسرة في عملية التنشئة وبناء شخصية الفرد الا أن هناك عوامل عديدة اخذت تؤثر على هذا الدور لاسيما مع ما يشهده البلد من مرحلة انتقالية، فعملية التعبئة الطائفية والقومية التي شهدها البلد أثر على أهم مؤسسة من مؤسسات التنشئة وأثرت على وحدة هذه المؤسسة.

4. **أهمية دور التخطيط:** يلعب التخطيط دوراً مهما في علمية النهوض بعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية من خلال معالجة التحديات التي تواجه هذه العملية خاصة ما يتعلق بتنمية المؤسسات البنيوية في المجتمع ومواجهة وحالة التخلف الحضاري وتطوير طبيعة البيئة التي يعيش فيها الفرد وهي تحديات ناجمة عن عملية التنشئة السياسية ليس هذا فحسب بل رسم خطط مستقبلية للنهوض بعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية.[22]
5. **الدور الفاعل للمجتمع المدني:** تؤدي مؤسسات المجتمع المدني أهمية كبيرة في عملية التنشئة لكنها لا تستطيع ان تعمل بنجاح الا من خلال دولة ديمقراطية وتستطيع من خلالها انجاح عملية التحول نحو الديمقراطية من خلال تعزيز ثقافة العمل التطوعي ومحاربة النعرات الطائفية والقومية والعنصرية، لذلك إن غياب ثقل للمجتمع المدني وأهمية الدور الذي يقوم به من اجل اشباع حاجات افرادها علي تنوعها الثقافي والاجتماعي والسياسي لتكون وسيلة ضغط على الدولة لتنفيذ طموحات فئات المجتمع المتنوعة، وبالرغم من إن اية مجتمع مدني يقوم على ثلاث مرتكزات رئيسة تتمثل الاولى بوجود احزاب سياسية فاعلة وناشطة تلعب المتغيرات السياسية دورا في تحديد هويتها وفعاليتها والمنتمين اليها أما المرتكز الثاني في النقابات المهنية التي تحاول وضع حلول وايجاد معالجات للمشاكل التي يعانيها افرادها في القطاعات الاقتصادية والمهنية اما المرتكز الثلث فيقوم على المنظمات غير حكومية التي تحاول تمكين الفئات المهمشة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا على أخذ حقوقها لكننا اليوم في بلداننا العربية نجد ان هذا المفهوم وهذه المرتكزات الثلاثة ليست واضحة المعالم بل يشوبها العديد من التشوه وعدم الكمال، فالأحزاب في المنطقة العربية لم تصل الى مرحلة النضوج بل تبقى نظرتها قاصرة في مخاطبة جمهورها ضمن احادية في التعامل لذلك نجد الاحزاب في منطقتنا العربية في معظمها تتسم بالشمولية ولم تصل

الى القناعة بان الخيار الديمقراطي القائم على بناء هوية وطنية هو المعيار الاساس للوصول الى النتائج التي تريدها هذه القوى، أما المنظمات المهنية فقد تداخلت في ثناياها العامل الايديولوجي والحزبي بحيث أصبحت بعض هذه النقابات أما تابعة للحكومة او لقوى حزبية مما ولد تشتت لقوى هذه النقابات في حين كان المرتكز الثالث فيما يتعلق بالمنظمات الغير حكومية والتي نجدها اليوم في نمو لكن مع وجود لعدد من مواطن الخلل بحيث لا يمكن مقارنتها بالبلدان الغربية.[23]

6. <u>أهمية تعزيز دور الشباب :</u>

يعد الشباب من الفئات المؤثرة في المجتمعات العربية وساهم بشكل كبير في التحولات التي تشهدها هذه البلدان لاسيما بعد عملية التغييب القسرية التي كان يعانيها نتيجة التهميش والإفادة من هذه الفئة في الحروب من دون الاهتمام بما تعانيه من تحديات ومشاكل، إذ لعب الشباب دوراً مهماً في عملية التغيير الذي شهدته البلدان العربية وقيادة حركة الاحتجاجات لأسقاط الدكتاتورية، إذ تميز جيل الشباب الذي قاد الحراك بالجرأة والمخاطرة والسرعة والحشد والتحدي والابتكار والأسرار وأثبت أن عملية التنشئة القائمة على الكبت والإكراه لا يمكن أن تستمر بل وأنتج وسائل مقاومة لهذه السياسات.[24]

أذ يعد العراق واحدا من اكثر البلدان فتية في العالم إذ تقدر الامم المتحدة ان نصف سكان العراق تقريبا دون الحادية والعشرين من العمر، وبإمكان هذه النسبة الكبيرة من الشباب ان تؤدي دور مهم في بناء الدولة إلا ان هذه الفئة لم يعطى لها الدور المطلوب منها في تعزيز وبناء البلد بالشكل واقعي والمطلوب أن تؤديه هذه الكتلة البشرية الكبيرة في التنمية البلد كونه من البلدان الشابة، فالتعثر الذي أصاب الفئة الشبابية في العراق ليس سببه الشباب فحسب بل هي مجموعة من سياسات خاطئة لحكومات قبل 2003 وما بعدها وعدم الإفادة من هذه الفئة في بناء البلد وتوظيف تلك الطاقات بالشكل الصحيح، فانعدام استراتيجية شاملة للشباب في العراق من قبل الدولة العراقية سببت هذا العجز وعدم الإفادة من هذا الثقل البشرى والذي تحاول بعض الدول جاهده الحصول علية، وبالرغم من المؤتمرات والندوات التي تحاول الدولة العراقية عملها لوضع معالجات لمشاكل هذه الفئة لكن لم تصل تلك المعالجات الى ارض الواقع، والعمل على أشراكهم في العمل

السياسي والاجتماعي والخدمي وتعزيز روح المبادرة والمواطنة بما يضمن عدم استقطابهم من قبل الجماعات المسلحة او العصابات الخارجة عن القانون.

المبحث الثالث: الأيديولوجيا وأثرها على التنشئة الاجتماعية والسياسية في العراق

عانى العراق من التوظيف الايديولوجي منذ مدة ليست بالقصيرة فحالة الصراعات العقائدية برزت بشكل منذ تأسيس الدولة العراقية 1921 والتي جعلت المجتمع العراقي يعاني من تحديات خطيرة لاسيما مع تأثير النفوذ البريطاني ومحاولة الدولة العراقية أيجاد علاقة تحالفية بدلاً من التبعية لكن ضعف الدولة وعزوف بعض المكونات العراقية في المشاركة الحكم الى جانب الصراع بين الاحزاب السياسية مع تنامي دور العشيرة لاسيما مع سن قانون العشائر لفض النزاعات بين العشائر جعل الدولة غير القادرة على مواجهة التحديات التي يعاني منها العراق.[25]

لكن بالرغم من هذه التحديات كانت هناك تطور في الوعي الاجتماعي والسياسي بسبب ازدياد عدد المتعلمين والملتحقين بالجامعات لاسيما دار المعلمين العالية وكلية الحقوق لعبت دوراً مهماً في تعزيز الوحدة الوطنية لاسيما ما يتعلق بالقضايا الوطنية وفي مقدمتها التخلص من الانتداب واستقلال القرار العراقي ودعم القضية الفلسطينية.[26]

لكن التحدي الخطير الذي واجهه العراق هو محاولات تدخل الجيش في السياسة وادلجته وبدأ منذ انقلاب بكر صدقي في العام 1936 والذي يعد اول انقلاب في المنطقة العربية وفتح الطريق للانقلابات العسكرية اللاحقة وجاء بعد ذلك انقلاب رشيد عالي الكيلاني والعقداء الاربعة(صلاح الدين الصباغ، فهمي سعيد، محمود سلمان، كامل شبيب)، لكن التأثير الكبير لتنامي الصراع الفكري والعقائدي كان بعد ثورة 14 تموز 1958 والتي انهت الحكم الملكي وأقامه الحكم الجمهوري ، إذ شهدت هذه الحقبة صراعات كبيرة ما بين الأفكار القومية والشيوعية والبعثية وتبعها الإسلامية والتي اثمرت تلك على عدم استقرار سياسي واجتماعي، وقوقع تفكير الأفراد تبعاً لمتبنياته الفكرية مع ألغاء الآخر المختلف معه وصل الى الصراع والاقتتال للوصول الى السلطة من خلال الاعتقال والسجن وعمليات قتل كبيره، إذ كان الجيش والمجتمع محور هذه

الاستقطابات فكان نصيب الشيوعيين شريحة الطبقة العاملة من العمال والفلاحين الى جانب المراتب في الجيش فيما كان نصيب القوميين والبعثيين الضباط و البعض من الطبقة المتوسطة مما جعل العراق يدخل في صراعات ايديولوجية كبيرة، مما انتج مرحلة دموية في تاريخ البلد كانت لها آثار عميقة على تنشئة المجتمع مع استعمال العنف واستقرار المجتمع نتيجة الانقلابات المتكررة والتصفيات بين الأطراف التي تحاول الوصول الى السلطة كانقلاب 8 شباب 1963 بقيادة البعثيين ثم انقلاب عبد السلام عارف على البعثيين في نفس العام الى انقلاب 17 تموز 1968ووصول البعث الى السلطة والذي ادخل العراق في مرحلة أيديولوجية جديدة تتمحور حول ايديولوجية الحزب الواحد.[27]

أما بعد العام 2003 فنجد تأثير الأيديولوجيا بارزاً وأثرت على استقرار المجتمع ووحدته المجتمعية فعملية التوظيف الأيديولوجي للطائفة والقومية شهد صعوداً ملحوظاً في هذه المدة، نتيجة سياسة القمع التي ابتعها الحزب الواحد وأيديولوجية الحزب القائد، اضافة الى ان القوى السياسية العراقية عملت على أن تستفيد من توظيف الأيديولوجية الطائفية بالنسبة للقوى السياسية الشيعية والسنية كذلك الايديولوجية القومية بالنسبة للقوى الكردية بشكل ناجح، حققت من خلاله مكاسب سياسية على مستوى المؤسسة التشريعية والتنفيذية وبرز ذلك من خلال تركيبة مجلس الحكم الانتقالي.[28]

وقد ادى الخلل واضح في بنية النظام السياسي العراقي بعد العام 2003 في الوصول الى نتيجة هي صعوبة بناء نظام سياسي ناجع يؤدي وظائفه المعروفة بصورة كامله، لاسيما مع ضعف عملية مأسسة السلطة من خلال عدم الاعتماد على المؤسسات القانونية والدستورية بدلاً عن العلاقات الشخصية ورغبات النخب السياسية المتناقضة والمتعارضة، وبالرغم من مرور سبعة عشر عاماً على التغيير الا أن النخب السياسية العراقية لازالت تعاني العجز والرؤية الواضحة في أدارة السلطة والحكومة وانشغالها بالصراعات الثانوية ضمن رؤية ضيقة، لذلك الحاجة اليوم الى عملية اصلاح شاملة تشمل البنى الفوقية والتحتية للعراق

بما يحقق الاستقرار المجتمعي والسلم الأهلي وبناء جيل قائم على قيم ديمقراطية وهوية جامعة بدلاً عن الهوية الطائفية والقومية والحزبية المؤدلجة.[29]

كان ان نجاح عملية التحول الديمقراطي في العراق لابد ان تبنى على ثلاثة أركان أساسية بنوية وهي سياسة واقتصادية واجتماعية، وتتكامل هذه الأركان مع بعضها لتستطيع أنجاح هذه العملية لكن هذه العملية في التحول نحو الديمقراطية لاتزال تعاني تحديات بنوية كبيرة أنتجت تشوهات خطيرة تهدد بناء الدولة العراقية الوطنية وتضعفها على حساب الطائفية والقومية والقبيلة والحزب وما يؤسس على ذلك من بناء تنشئة مجتمعية خاطئة، ويهدد أي نجاح للعملية الديمقراطية في العراق، وهذا ما أكد عليه (علي الوردي) حول اهمية سلطة الدولة بقوله " في غياب سلطة الدولة يختفي الشرط المسبق للحضارة" لذلك الحاجة اليوم الى بناء دولة قوية تعزز بتنشئة سياسية اجتماعية تقوم على الخروج من الولاءات الفرعية التي تنامت على حساب الدولة الى ولاءات أكبر وهي الوطن والشعب والدولة تخدم هدف عام ورادة مشتركة يسودها تكافل مجتمعي ومساواة بين المواطنين وهو ما أكد عليه جان جاك روسو ان تحقيق المساواة السياسية تتطلب توفر عاملين اولهما الإرادة وثانيهما المقدرة مع خلق توازن بينهما.[30]

ان الصراع والانقسام الذي يعاني منه البلد بعد عقود من ثقافة الخضوع ضمن ادلجة كبيرة ادت الى دخول العراق في صراع مجتمعي سببت مقتل وتهجير الاف العراقيين وجعلت العراقيين يصلون الى قناعات راسخة بان المجتمع لا يحتاج الى هاتين الثقافتين بل يحتاج الى حاجة البلد الى تعزيز قيم المواطنة وتعزيز ثقافة المشاركة لكي يستطيع الأفراد التفاعل مع محيطهم من خلال مواطنين يتمتعون بالحرية والحقوق الكاملة ومجتمع مدني يتجاوز الولاءات الفرعية على أساس معيار المساواة بين الجميع على اختلاف تنوعاتهم وأيديولوجياتهم.[31]

لذلك فأن وضع معادلة وحلول لقيام تنشئة اجتماعية ومواطنة ووحدة وطنية على أسس صحيحة تحتاج الى مقومات واضحه إذ لا يمكن ان تتحقق والمواطن العراقي يعاني من ظنك العيش وقلة المورد وقلة الحيلة

وانعدام الحياة الكريمة، فما فائدة دستور صوت علية العراقيين بسنتهم وشيعتهم بكردهم وعربهم بمسلميهم ومسيحيهم ليضمن حقوقهم ويجعلهم متساويين اما القانون وفي الواقع المواطن العراقي يعيش حال من الهجرة الى الخارج للبحث عن حياة افضل ونازحين عن ديارهم وعاطلين عن عمل لا مال لهم وبين ارامل وايتام لا معيل لديهم، ان التلكؤ في بناء الدولة العراقية القائمة على المواطنة واستبدالها بنظام قائم على المحاصصة الطائفية والقومية والدينية وتوزيع الثروات بين الطبقات السياسية والتحشيد الطائفي والقومي جعل العراق يعاني اختلالا كبيرا في جميع البنى السياسية والاجتماعية والثقافية وزيادة الاحتقان بين الفئات الاجتماعية بحيث اصبحت بعض القوى السياسية معوقا لبناء الوحدة الوطنية، كما ان التدخل الخارجي في العملية السياسية في العراق اثر سلبيا على استقرار البلد وخاصة ان العراق اصبح ساحة للصراع الاقليمي ممزوجا بالنزعة المذهبية، وهذا يجعل العراق يعيش في منزلق كبير لا تعرف نتائجه.[32]

فكان نتيجة هذا الاخفاق هو تنامي ظاهرتي العنف والارهاب لاسيما بعد العام 2003 ، وما جاء بعد ذلك من مرحلة احتلال تنظيم داعش الارهابي ثلاث مدن عراقية مهمه صدمة كبيرة واجهها المجتمع العراقي، فهشاشة الدولة وتداعي فرق عسكرية كامل تشتمل على الاف الجنود بوجه عدة مئات من هذا التنظيم وسقوط المدن الواحدة تلو الاخرى عكس فشل بنيوي في بناء الدولة الى جانب هشاشة مؤسسات الدولة العراقية والقيم المجتمعية داخل العراق، والتي برزت بعد العام 2003 وسقوط الدكتاتورية، فالفجوة بين من يحكم وبين من يحكم لازالت مستمرة بين نخب تتحكم بالسلطة وشعب يعاني مشاكل كبيرة، ليس ذلك فحسب بل ان ضعف البناء المجتمعي والتماسك الاجتماعي على حساب تنامي النزعات الطائفية والقومية والمناطقية والعشائرية نتيجة تراكمات سياسة القمع والترهيب من قبل النظام السابق، والفشل الكبير من قبل القوى السياسية في ايجاد معالجات لهذه المشاكل عززت من الانقسام المجتمعي وضعف تحقيق الوحدة الوطنية في العراق، ان تنامي التطرف والإرهاب يزداد مع وجود مؤسسات ينظر لها الأفراد انها قمعية وفاسدة وغير فعاله وغير شرعية لذلك فنجاح في القضاء على العنف والتطرف التغلب على فشل الدولة وكسب ثقة المواطنين.[33]

إذ لا يمكن للسلطة التي تولت الحكم بناء ثقة مع المجتمع العراقي وهو يعاني من تحديات خطيرة ومع ضعف في المعالجات وحتى بعد تحرير الاراضي العراقية إلا ان استمرار الازمات لها ابعاد خطيرة على المجتمع العراقي ففي تقرير اجراه مركز النهرين للدراسات التابع لمستشارية الأمن الوطني العراقي بين فيه

إن عدم الاستقرار السياسي وبطئ اجراءات الحكومة في مكافحة الفساد واستمرار ظاهرة النزوح مع تنامي التظاهرات الشعبية المطالبة بالإصلاح سيفاقم المشكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي، فمحاولات الحكومة العراقية لإعادة النازحين والقيام بخطوات إصلاحية لمؤسسات الدولة تعد خطوات جيدة لكنها تبقى محدودة، فحالة فقدان الامن ودور المحدود للدولة على حساب القوات غير النظامية والسلاح الخارج عن اطار الدولة الى جانب غياب التلاحم الاجتماعي مع تنامي معدلات الجريمة وازدياد البطالة، يؤثر بشكل كبير على الاستقرار المجتمعي.[34]

فالتساؤل المطروح هل مجتمعنا العراقي يتجذر فيه العنف والارهاب، وهل كان العنف هو القاعدة او الركن الاول التي انطلقت منها ظاهرة الارهاب، وهل ان المجتمع العراقي طول تاريخه الطويل متجذرة فيه ظاهرة العنف وبالتالي فهي ليست جديدة علية وهل نحن في العراق أما عنف فطري كما يقول فرويد، ام أنه عنف مكتسب نتيجة الصراع الطويل الذي مر به العراق على مدى تأريخه وكان مسرحا للغزو والاحتلال والتي أثرت على شخصية الفرد العراقي وبالتالي الذات الجمعية، ومن تحليل هذه التساؤلات نجد ان معظم هذه التساؤلات فيها شيء من الصحة فالمجتمع العراقي بتاريخه الطويل من الحروب والصراعات بين عدة قوى قد عانى من ظاهرة العنف بشكل كبير بل كان المجنى علية الأول وفي مقدمة الضحايا لظاهرة العنف، أصبح جزء من سجال الصراع بين القوى ابتداء من الصراع بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية مرورا بالاحتلال البريطاني للعراق، الى جانب تنامي ظاهرة التخلف والتي شجعت النزعات القبلية والاحتراب القبلي، فضلا عن عدم وعي قادة الدولة العراقية الأولى لهذا الخطر ومعالجته لما له من اثار في اللاوعي داخل المجتمع، بل ان المعالجات الغير مدروسة من قبل صناع القرار آنذاك في معالجة بعض المشاكل المجتمعية وتغليب اسلوب القوة على الأساليب الاخرى عززت من هذه الظاهرة ولعل استخدام القوة في القضاء على مطالب العشائر في الفرات الأوسط او ثورة الآثوريين دالة واضحه على ذلك، وأستمر هذا الأسلوب في العهود الجمهورية وازداد معت تسلم البعث السلطة والتفنن بأساليب العنف المفرط ضد مناوئيهم، مما ترك أثار بالغه على المجتمع، لكن ما شهده العراق بعد 2003 من تنامي ظاهرة الارهاب لم يحسب لها أي حساب فظاهرة التكفير لم تكن موجودة داخل الأدبيات الاجتماعية والدينية لدى الطوائف العراقية فتنامي هذه الظاهرة اصبح محيرا، لكن تحليل هذه الظاهرة افرزت ان الجانب السياسي يلعب دوراً مها في تنامي هذه الظاهرة وعدم قدرة صناع القرار في العراق على مواجهة هذا الفكر ومحاربته بأدواته الفكرية وتفنيد تلك الأطروحات للقضاء اي قاعدة شعبية له واية حواضن تعمل على تقوية وتغذية هذه الظاهرة .

الخاتمة:

ان قصور دور الدولة في وضع برامج واقعية لبناء تنشئة اجتماعية سياسية تعزز القيم الأساسية لاستقرار المجتمع وبناء هوية وطنية جامعة الى جانب تناقص الدور الكبير الذي تلعبه مؤسسات التنشئة (الأسرة، المدرسة، البيئة الاجتماعية، وسائل الأعلام) في التربية والتعليم مع الانفتاح الكبير للمجتمع على العالم من خلال وسائل التكنلوجيا الحديثة سواء وسائل التواصل الاجتماعي، جعل المجتمع العراقي يعاني من تحديات خطيرة نتيجة التنشئة المشوهة التي تمس أسس بناء وتفكير الشباب في العراق فأصبحت تلك الفئة عرضة للاستقطاب الطائفي والانضمام للجماعات المتطرفة، فعسكرة المجتمع الى جانب القصور الكبير للحكومات بعد 2003 التي تولت الحكم في ايجاد معالجات شاملة لمعالجة التوظيف الخاطئ للأيديولوجيا يؤدي الى تفكك المجتمع وإدخاله في احتراب داخلي ووصول الدولة الى الانهيار، فذلك فالعراق اليوم بحاجة الى مراجعه شامله للسياسات العامة تركز بالدرجة الاولى على تطبيق مخرجات العدالة الانتقالية بما يحقق المساوات الاجتماعية والابتعاد عن التهميش الاجتماعي، لأنها الحواضن الأساسية الأدلجة المجتمع ونمو الإرهاب بسبب الاحباط وانعدام المستقبل وعدم وجود جهات ضامنه تحفظ كرامة المواطن وحقوقه لكي يبتعد عن هذه الظاهرة، مع التركيز على توعية الفئة المسحوقة من المجتمع والتي تعاني من ضنك العيش بمخاطر تلك الظاهرة لكي تحقق حصانه لتلك الفئات المجتمعية من الانجرار لتلك الظاهرة والتنظيمات الإرهابية.

الهوامش والمصادر

1. محمد برهام المشاعلي، الموسوعة السياسية والاقتصادية مصطلحات وشخصيات، ط1، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2009. ص11.
2. مصطفى حسيبة، المعجم الفلسفي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 361.
3. مجموعة باحثين، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر– دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، 2015، ص 692
4. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي أنكليزي، ط1، مركز الاسكندرية للكتاب ، الإسكندرية، 2005، ص 66.
5. كارل مانهايم، الايديولوجيا واليوتيوبيا مقدمة في سوسيولوجيا المعرفة، ط1، ترجمة: محمد رجا عبد الرحمن الديريني، شركة المكتبات الكويتية، الكويت، 1980، ص ص 14–15.
6. نقلاً عن: مجموعة باحثين، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، مصدر سبق ذكره، ص ص 693–694.

7. السيد يس، سلبيات الأيديولوجيا المطلقة، مجلة الأتحاد الاماراتية، ينظر على شبكة الأنترنيت: https://www.alittihad.
8. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر العولمة –صراع الحضارات– العودة الى الأخلاق – التسامح –القيم الديمقراطية –الفلسفة والدينة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 21.
9. دينكن ميشيل، معجم علم الأجتماع، د. ط، ترجمة: احسان محمد الحسن، د. م، 1980، ص 328.
10. احمد رأفت عبد الجواد، مبادئ علم الأجتماع، د.ط، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1983، ص95.
11. صادق الأسود, علم الاجتماع السياسي، د. ط، أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد،1990، ص351.
12. مولود زايد الطبيب، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، ط1، عمان، المؤسسة الدولية للنشر، 2001، ص 13.
13. فريال محمود و عيسى شماس ، مستويات تشكل الهوية الاجتماعية وعلاقتها بالمجالات الاساسية المكونة لها لدى عينه من طلبة الصف الأول ثانوي من الجنسين، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق ، دمشق ، مجلد 27، 2011، ص 555.
14. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص ص 208–209.
15. مصطفى كيحل، موضوعة الوطن في فكر محمد أركون من نقد أيديولوجيا الكفاح الى رفضة الدولة اليعقوبية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 7، تموز ،2008، ص ص 125–127.
16. رعد حافظ سالم الزبيدي، التنشئة الاجتماعية السياسية العربية، دراسة في علم النفس السياسي والاجتماع السياسي، ط1، المكتب المصري للمطبوعات، القاهرة، 2011، ص 97.
17. باقر ياسين، الأجتثاث دكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق، من الالف الثالث قبل الميلاد الى الألف الثالث بعد الميلاد، ط1، دار آراس للطباعة والنشر ، اربيل،2012، ص 107.
18. هاشم صالح، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، ط1، دار الساقي، بيروت، 2013، ص ص 26–28.

19. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ط1، منشورات سعيد بن جبير ، قم، 2005، ص323.
20. محمد عبد الجبار الشبوط ، الهويات الفرعية وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة، مجلة المواطنة والتعايش ،مركز وطن للدراسات ، بغداد، العدد5، كانون الاول ،2007، ص 59.
21. رعد حافظ سالم الزبيدي، التنشئة الاجتماعية والسياسية في مجتمعات الخليج العربية دراسة في أنموذجي الكويت والبحرين، مصدر سبق ذكره، ص 29.
22. مولود زايد الطبيب ، مصدر سبق ذكره، ص 123.
23. علي ليله، المجتمع المدني قضايا المواطنة وحقوق الانسان، ط1، مكتبة الانكلو مصرية القاهرة ، 2007، ص ص 57_599.
24. مجموعة باحثين، جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي الى الثورة، ط1، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص ص 11-12.
25. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط7، ج2، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص ص 22-24.
26. عبد الرزاق احمد النصيري، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق 1908-1932، ط1، مكتبة عدنان، بغداد، 2012، ص ص 315-316.
27. سعد العبيدي، وأد البطل نهاية جيش وملحمة وطن، ط1، تموز طباعة نشر توزيع، دمشق، 2013، ص15.
28. أسعد كاظم، مجلس الحكم والحكومات الانتقالية، ط1، دار البينة للطباعة والنشر، بغداد، 2008، ص ص 22-24.
29. عبد الجبار أحمد عبد الله، الاصلاحات السياسية في العراق ورقة تقويمية، مؤسسة فردرش ابرت الأمانية، ص ص 23-25.، ينظر على موقع المنظمة على شبكة الأنترنيت:-www.fes-mena.org
30. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص ص 133-141.
31. عبد الحسين شعبان، جدل الهويات في العراق الدولة والمواطنة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010، ص 97.

32. صلاح النصراوي، العراق والطريق الى الدولة المدنية، مجلة السياسة الدولية ، العدد183، 2011، ص ص20_22.
33. مجموعة باحثين، تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة داعش، المجلس الاطلنطي، 2017 ، ص4.
34. مجموعة باحثين، تقرير مسح الحالة العامة للسلامة والامن في العراق تحليل مقارن في ست محافظات(الأنبار، بغداد، ديالى، أربيل، كربلاء، صلاح الدين)، ط1، كراس النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد 6، 2017.

المصادر:

الموسوعات والمعاجم:

1. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي أنكليزي، ط1، مركز الاسكندرية للكتاب ، الإسكندرية، 2005.
2. مجموعة باحثين، موسوعة الفكر السياسي عبر العصور، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر– دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، 2015.
3. محمد برهام المشاعلي، الموسوعة السياسية والاقتصادية مصطلحات وشخصيات، ط1، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، 2009.
4. مصطفى حسيبة، المعجم الفلسفي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
5. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2008.
6. دينكن ميشيل، معجم علم الأجتماع، د. ط، ترجمة: احسان محمد الحسن، د. م، 1980.

الكتب العربية والمترجمة:

1. احمد رأفت عبد الجواد، مبادئ علم الأجتماع، د.ط، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1983.
2. أسعد كاظم، مجلس الحكم والحكومات الانتقالية، ط1، دار البينة للطباعة والنشر، بغداد، 2008.
3. باقر ياسين، الأجتثاث دكتاتوريات العقيدة الواحدة في العراق، من الالف الثالث قبل الميلاد الى الألف الثالث بعد الميلاد، ط1، دار آراس للطباعة والنشر ، اربيل،2012.

4. رعد حافظ سالم الزبيدي، التنشئة الاجتماعية السياسية العربية، دراسة في علم النفس السياسي والاجتماع السياسي، ط1، المكتب المصري للمطبوعات، القاهرة، 2011.
5. سعد العبيدي، وأد البطل نهاية جيش وملحمة وطن، ط1، تموز طباعة نشر توزيع، دمشق، 2013.
6. صادق الأسود, علم الاجتماع السياسي، د. ط، أسسه وأبعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد،1990.
7. عبد الحسين شعبان، جدل الهويات في العراق الدولة والمواطنة، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2010.
8. عبد الرزاق احمد النصيري، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق 1908–1932، ط1، مكتبة عدنان، بغداد، 2012.
9. عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، ط7، ج2، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2008.
10. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
11. علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ط1، منشورات سعيد بن جبير ، قم، 2005.
12. علي ليله، المجتمع المدني قضايا المواطنة وحقوق الانسان، ط1، مكتبة الانكلو مصرية القاهرة ، 2007.
13. كارل مانهايم، الايديولوجيا واليوتيوبيا مقدمة في سوسيولوجيا المعرفة، ط1، ترجمة: محمد رجا عبد الرحمن الديريني، شركة المكتبات الكويتية، الكويت، 1980.
14. مجموعة باحثين، جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي الى الثورة، ط1، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، 2013.
15. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر العولمة –صراع الحضارات– العودة الى الأخلاق –التسامح –القيم الديمقراطية –الفلسفة والدينة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
16. مولود زايد الطبيب، التنشئة السياسية ودورها في تنمية المجتمع، ط1، عمان، المؤسسة الدولية للنشر، 2001.

17. هاشم صالح، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ، ط1، دار الساقي، بيروت، 2013.

التقارير والدوريات :

1. صلاح النصراوي، العراق والطريق الى الدولة المدنية، مجلة السياسة الدولية ، العدد183، 2011.
2. فريال محمود و عيسى شماس ، مستويات تشكل الهوية الاجتماعية وعلاقتها بالمجالات الاساسية المكونة لها لدى عينه من طلبة الصف الأول ثانوي من الجنسين، دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق ، دمشق ، مجلد 27، 2011.
3. مجموعة باحثين، تقرير مجموعة عمل مستقبل العراق تحقيق استقرار طويل المدى لضمان هزيمة داعش، المجلس الاطلنطي، 2017.
4. مجموعة باحثين، تقرير مسح الحالة العامة للسلامة والامن في العراق تحليل مقارن في ست محافظات(الأنبار، بغداد، ديالى، أربيل، كربلاء، صلاح الدين)، ط1، كراس النهرين، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد 6، 2017.
5. محمد عبد الجبار الشبوط ، الهويات الفرعية وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة، مجلة المواطنة والتعايش ،مركز وطن للدراسات ، بغداد، العدد5، كانون الاول ،2007.
6. مصطفى كيحل، موضوعة الوطن في فكر محمد أركون من نقد أيديولوجيا الكفاح الى رفضة الدولة اليعقوبية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 7، تموز ،2008.

شبكة المعلومات الدولية:

1. السيد يس، سلبيات الأيديولوجيا المطلقة، مجلة الأتحاد الاماراتية، ينظر على شبكة الأنترنيت: https://www.alittihad.
2. عبد الجبار أحمد عبد الله، الاصلاحات السياسية في العراق ورقة تقويمية، مؤسسة فردرش ابرت الأمانية، ص ص 23-25.، ينظر على موقع المنظمة على شبكة الأنترنيت:www.fes-mena.org